سيارة لذوي الإعاقة تناسب حالتهم الصحية لكن التنازل عنها وفق شروط معينة

إعفاؤهم مع مرافقيهم من ٥٠ بالمئة من أجور الطيران والقطارات

نافذة خاصة لمعاملاتهم وموظف «يبصّم» المعوق في منزله بحال الضرورة

محمود الصالح

كشف مدير النقل الطرقي في وزارة النقل سامي سليمان عن الإجراءات التي بدأت وزارة النقل بتطبيقها فيما يتعلق بالمرسوم التشريعي رقم /١٩/ لعام ٢٠٢٤ المتعلق بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والتزامات الجهات العامة والخاصة تجاههم.

وفي تصريح لـ«الوطن» ذكر سليمان أنه فور صدور المرسوم وجه وزير النقل كل المديريات المعنية والمؤسسات المختصة بتقديم كل التسهيلات اللازمة لذوي الإعاقة فيما يخص المادتين ٢٤ و٢٥ من المرسوم المذكور، مضيفاً: وبناء عليه تم التعميم إلى كل مديريات النقل في المحافظات بإنجاز معاملات ذوي الإعاقة من خلال نافذة واحدة تخصص لهم في مديريات النقل، تقدم فيها كل التسهيلات المطلوبة بالسرعة الممكنة.

وأضاف سليمان: إضافة إلى ذلك تم تخصيص موظفين في كل مديرية للقيام بالذهاب إلى مكان إقامة ذوي الإعاقة إذا كانت إعاقتهم تمنعهم من القدوم إلى المديرية، ويقوم هذا الموظف بأخذ البصمة المطلوبة وإنجاز المعاملة للشخص ذوي الإعاقة في مكان وجوده.

وبين مدير النقل الطرقي أن أهم النقاط ذات العلاقة بوزارة النقل هي الفقرة «ب» من المادة ٢٣ من الفصل الخامس «الإعفاءات» التي نصت على أنه يستفيد الشخص ذو الإعاقة ومرافقه وفقاً لنوع الإعاقة من تخفيض قدره ٥٠ بالمئة في وسائل النقل الجماعية البرية والبحرية والجوية، والمادة ٢٤ سمحت للشخص ذي الإعاقة الحركية باقتناء سيارة سياحية واحدة مستوردة أو مصنعة محلياً ذات مواصفات خاصة تتناسب مع درجة إعاقته على نحو يستطيع فيه قيادتها بما يضمن سلامته وسلامة مستعملي الطريق.

وبين أنه تعفى السيارة الخاصة بالمعوق والمنصوص عنها بالمادة ٢٤ من هذا المرسوم من الرسوم الجمركية الواجبة على الفئة نفسها بنسبة ٧٥ بالمئة ومن كل الضرائب والرسوم الأخرى بما فيها ثمن الرخصة واللوحات والرسم السنوي، وبالتالي فإن الإعفاء من الرسوم الجمركية هو بالنسبة نفسها المشار إليها في المرسوم التشريعي رقم ٥٧ لعام ٢٠١٢ إلا أنه تم إعفاء السيارة بشكل إضافي من الرسم السنوي وثمن اللوحات ورخصة السير كإعفاء إضافي عما هو منصوص عنه في المرسوم التشريعي رقم ٥٧ لعام ٢٠١٢.

وبخصوص نقل ملكية السيارة المخصصة للمعوق بين سليمان أن تاريخ وضع سيارة المعوق بالاستهلاك المحلي هو تاريخ الشهادة الجمركية للسيارة المستوردة، أما في حالات نقل الملكية للسيارة فيجوز التنازل عن ملكية السيارة إلى معوق آخر يملك الإعاقة نفسها أو تتناسب السيارة مع نوع الإعاقة لديه ويعفى من كل الرسوم والضرائب والرسم السنوي وثمن رخصة السير.. إلخ.

وأضاف: وفي حال نقل ملكية السيارة إلى شخص ومضى على وضعها بالاستهلاك المحلي خمس سنوات، فيتم استيفاء رسم الإنفاق الاستهلاكي مع رسم نقل الملكية. أما نقل ملكية السيارة إلى شخص عادي ولم يمض على وضعها بالاستهلاك المحلي خمس سنوات، فيتم استيفاء فارق الرسوم الجمركية كاملة وباقي الرسوم والضرائب الأخرى التي تم إعفاء المعوق منها سابقاً، مشيراً إلى أنه يحق لورثة المعوق نقل الملكية إلى معوق آخر أو إلى شخص عادي أو إلى الورثة أنفسهم وفق مضمون الجدول أعلاه ومضمون المرسوم التشريعي، مؤكداً أنه يجب على المعوق الحصول على رخصة قيادة من الفئة /و/ عن طريق مديرية إجازات السوق التابعة لوزارة النقل.

قيمتها ٥٠ ألفاً.. و١٠ آلاف لتجديد البطاقة سنوياً

في اللاذقية.. البدء بمنح «لوحات» للدراجات الكهربائية

اللاذقية - عبير محمود

أكد عضو المكتب التنفيذي المختص في قطاع النقل بمجلس مدينة اللاذقية عمار زين العابدين لـ«الوطن»، أن مجلس المدينة بدأ بمنح لوحة «نمرة» للدراجات العاملة على الكهرباء، بهدف تنظيم عملها والحد من حوادثها بما يحقق مبدأ السلامة المرورية ضمن المدينة.

وأشار زين العابدين إلى الإقبال على إصدار لوحات للدراجات الكهربائية بنسبة مبشرة خلال الأيام الأولى لمنح اللوحات، مع التزام أصحاب العديد من الدراجات بالحصول على اللوحة والبطاقة من مجلس المدينة.

وأضاف زين العابدين: الهدف من منح الرخص ليس مادياً على الإطلاق، إنما لتحمل الدراجة الكهربائية رقماً خاصاً بها في حال تعرضها لأي حادثة أو أي مخالفة يكون لها لوحة يتم التعامل معها كأي مركبة أو وسيلة تنقّل أخرى.

وذكر أن مجلس المدينة ولتبسيط إجراءات ترخيص هذه الدراجات اعتمد «نمرة محلية» صادرة عن المجلس، لأنه لا رخص بوزارة النقل فيما يخص الدراجات الكهربائية، مبيناً أن الإجراءات بسيطة يتم خلالها تزويد صاحب الدراجة الكهربائية ببطاقة تحمل اسمه وصورته وعليها تفاصيل مواصفات الدراجة.

وفيما يخص الرسوم، قال زين العابدين: حدد مجلس مدينة اللاذقية ثمن «اللوحة» بقيمة ٥٠ ألف ليرة تدفع مرة واحدة فقط، كما حدد رسم ١٠ آلاف ليرة لتجديد البطاقة الخاصة بالدراجة بشكل سنوي.

وبين عضو المكتب التنفيذي لمجلس المدينة أن أي صاحب دراجة كهربائية يستطيع التقدم للبلدية بطلب للترخيص، مرفق بصورة عن الهوية الشخصية وصورتين شخصيتين وغير محكوم وبيان جمركي للدراجة الكهربائية، وتقديمها عبر النافذة الواحدة بمبنى مجلس مدينة اللاذقية، ليصار إلى منحه بطاقة ولوحة «نمرة».

وذكر زين العابدين أن هذا الإجراء خاص من مجلس مدينة اللاذقية لضبط عمل الدراجات ضمن نطاق المدينة، منوهاً بأن هناك مهلة محددة للترخيص وستتابع شرطة المرور تطبيق آلية عمل الدراجات وإصدار المخالفات بحق الدراجات غير المرخصة والتي لا تضع لوحة والدراجات الكهربائية التي لا تتقيد بالأنظمة المرورية بشكل عام.

ورأى أن هذه التجربة لاقت استحساناً واضحاً في الشارع اللاذقاني لما لها من دور كبير في تأمين السلامة والأمان ضمن الطرقات، منوهاً بأن مجلس المدينة جاهز للرد على أي استفسار ومعالجة أي شكوى ضمن نطاق العمل بشكل عام.

١٨٠٠ جهاز إنارة تعمل على الطاقة الشمسية في الحسكة عام ٢٠٢٤

الحسكة - دحام السلطان

تفقد أمس محافظ الحسكة لـؤي محمد صيّوح، أعمال مشروع إنارة شوارع مدينة الحسكة بالمصابيح التي تعمل بالطاقة الشمسية المنفّذ في عدد من شوارع المدينة من مجلس مدينة الحسكة بدعم من المفوضية السامية لشؤون اللاجئين -UN HCR.

وأكد المحافظ لـ«الوطن» أهمية هذا المشروع الذي سيعمل على استكمال إنارة شوارع المدينة وإعادة شريان الحياة إليها ليلاً من خلال تركيب ٦٠٠ جهاز إنارة تعمل بالطاقة الشمسية، وسيتم تركيبها تباعاً في الشوارع الرئيسة والفرعية للمدينة، مشيراً إلى أنه سيتم تركيب ٦٠٠ جهاز إنارة ضمن مشروع إنارة شوارع المدينة في مرحلته الثانية، إضافة إلى تركيب ٦٠٠ جهاز آخر قبل نهاية عام ٢٠٢٤ الجاري ليصبح مجموع أجهزة الإنارة التي تعمل على الطاقة الشمسية ١٨٠٠ جهاز، والتي من شأنها العمل والإسهام في إنارة المدينة وإعادة الحياة إلى شوارعها ليلاً.

من جانبه أوضح رئيس مجلس مدينة الحسكة عدنان خاجو، أن أجهزة الإنارة البالغ عددها ٦٠٠ جهاز، سيتم تركيبها في الشوارع الرئيسة والفرعية في أحياء المدينة، بإشراف اللجنة المشكلة من مجلس المدينة ومن المحافظة ومن مكتب الفاشلي للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين -UN HCR. على ٧٧ عموداً من أعمدة شبكة نقل التيار الكهربائي، وبقية الأجهزة سيتم توزيعها حسبما ترتئيه اللجنة المشكلة لهذا الغرض، لافتاً إلى أن هذا المشروع هو الثاني من نوعه فيما يخص إنارة شوارع المدينة، مضيفاً: إن هناك مشروعاً ثالثاً مقدّماً أيضاً من المفوضية السامية لشؤون اللاجئين UNHCR، ويضم ٦٠٠ جهاز إنارة لاستكمال ما بقي من إنارة شوارع المدينة وسيتم تركيبها قبل نهاية العام الجاري.

وفي سياق آخر بيّن رئيس مجلس المدينة، بأن عملية استكمال مشروع مجرور واستبدال قساطل الصرف الصحي المقدّم من منظمة الطفولة والأمومة «يونيسف» يجري الآن وبطول مسافة ٢,٧ كم وسيشمل حي الميريديان وعدد من أحياء مدينة الحسكة، إضافة إلى مشاريع خدمية أخرى مقدّمة من المنظمات الدولية العاملة بالمحافظة، وسيتم تنفيذها قبل نهاية العام الجاري.

وأشار إلى أن موضوع النظافة في شوارع وساحات المدينة الذي أصبح محط لغط واستنكار محق ووواسع النطاق لدى مواطني مدينة الحسكة، مؤكداً أن مجلس المدينة لا يمتلك أياً من مقومات أو إمكانات للعمل المرتبط بتحقيق ظروف نظافة وحالة صحية أفضل في المدينة، وأن مجلس المدينة لا يوجد لديه أي اعتماد من الوزارة يخص بند النظافة إطلاقاً، وأن عمل النظافة كله مرتبط بعقود المنظمات الدولية العاملة بالمحافظة فقط.

ونوه بأن هناك استجابة سريعة في هذا السياق وسيتم العمل فيها بعد توقيع عقد العمل في اليوم الأول من أيلول المقبل، وهي مقدّمة من «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي» UNDP، وسيستمر عقد عمل النظافة فيها فترة ستة أشهر من يوم توقيع العقد.

بالأرقام.. هذا واقع مياه العاصمة وريفها

الطباع لـ«الوطن»: دمشق «جيد» وريفها «مقبول» ووسطي الاحتياج المائي اليومي لهما يفوق مليون متر مكعب

١,١٦٥ مليون مشترك بالمياه و١٨٠٠ بئر و٧٦ منظومة طاقة شمسية

فادي بك الشريف

كشف مدير المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في محافظة دمشق وريفها عصام الطباع في حديث خاص لـ«الوطن» عن مذكرة تم إعدادها حول واقع المياه في المناطق المستقرة والأقل استقراراً والتي تعاني من اختناقات استناداً إلى طلب رئاسة الحكومة، وخطوات التنسيق مع المعنيين في الكهرباء لضمان وصول المياه إلى جميع المناطق، بالإضافة إلى واقع محطات التوليد الكهربائي وإجراءات الصيانة فيها ومقترحات الحل لتحسين واقع الكهرباء.

وقال الطباع: إن مدينة دمشق وريفها يتم تزويدهما بالمياه من نبع الفيجة وبردى وآبار جديدة يابوس ووادي مروان وآبار مراكز الضخ المنتشرة في دمشق وريفها، علماً أن هناك ١٨٠٠ بئر في العاصمة وريفها، مضيفاً: إن واقع المياه مرتبط بالهطل المطري الذي بلغ هذا العام ١٠٢ بالمئة على حوض نبع الفيجة، في حين وصل إلى ٥٦ بالمئة بمدينة دمشق.

وأكد الطباع أن وسطي الاحتياج المائي اليومي لمدينة دمشق وريفها المحيط يصل إلى ٥٦٠ ألف متر مكعب يزداد بالصيف وينخفض بالشتاء، في حين يبلغ الوسطي لباقي ريف دمشق إلى نحو ٥٠٠ ألف متر مكعب باليوم، مضيفاً: دخلنا أشهر التحريق حالياً والتي تعتبر من أصعب أشهر السنة حيث ينخفض فيها الإنتاج ويزيد الاستهلاك.

واعتبر الطباع أن الواقع المائي لدمشق حالياً يعتبر جيداً ومستقراً، بحيث يتراوح عدد ساعات التزود بالمياه بين ٦ ساعات للمناطق المنخفضة وتصل إلى ١٧ ساعة للمرتفعة، ويتم تغيير برنامج التزود بالمياه وفقاً لواقع الإنتاج اليومي.

وأشار إلى قيام المؤسسة بإدخال مصادر إضافية مع انخفاض منسوب نبع الفيجة والذي يبلغ حالياً حوالي ٢,٥ متر مكعب الثانية، لافتاً إلى أن واقع ريف دمشق المحيطي الذي يتزود من شبكة دمشق يعتبر مقبولاً إلى حد ما، مشيراً إلى وجود صعوبات ترتبط بواقع ساعات التقنين المتواصلة لمدة ٥ ساعات قطع مقابل ساعة واحدة وصل (على سبيل المثال) وهي لا تكفي لإيصال المياه إلى جميع المواطنين الذين تقع منازلهم في نهايات شبكة المياه بالإضافة إلى القاطنين في الطوابق العليا في الأبنية المرتفعة، وتزامن ذلك مع ازدياد درجات الحرارة ما خلق نوعاً من العجز.

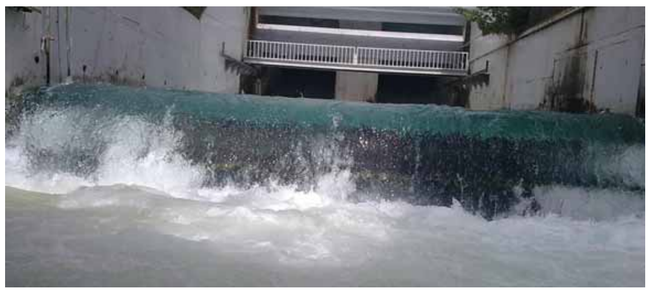

يومياً التزود بالمياه بين ٦ ساعات و١٧ ساعة

وأضاف: للتغلب على العجز الحاصل في بعض المناطق مثل معضمية الشام تم ضخ المياه من دمشق إلى معضمية الشام بشكل مستمر لمدة ٤٨ مستمرة حيث وصلت كمية المياه التي تم ضخها خلال يومين إلى ٤٥ ألف متر مكعب، ما أدى إلى حدوث استقرار كبير في المنطقة، منوهاً بمتابعة واقع المياه في صحنايا وأشرفية صحنايا والكسوة وداريا.. الخ.

وعن أزمة انقطاع المياه في صحنايا وأشرفية صحنايا، أكد الطباع أنه تمت معالجة المشكلة التي ظهرت مؤخراً، منوهاً إلى الاجتماع الذي تم في محافظة ريف دمشق بحضور عضو المكتب التنفيذي ومدير كهرباء الريف ورؤساء البلديتين حيث تم الاتفاق مع كهرباء ريف دمشق على تزويد صحنايا وأشرفيتها بـ٤ ساعات موزعة ساعتين صباحاً وساعتين مساءً ولمدة ٣ أيام (أحد-إثنين- ثلاثاء) مع تأمين المياه بشكل مستمر للبلدتين من صباح الأحد حتى صباح الأربعاء وفق البرنامج المعلن، مبيناً أن كمية المياه التي تم ضخها منذ صباح يوم الأحد وحتى صباح أمس تجاوزت ٨٠ ألف متر مكعب ما أدى إلى استقرار واقع المياه في حد كبير.

ولفت إلى أن واقع الطاقة أثر على مختلف مفاصل الحياة وليس فقط مضخات المياه، منوهاً بوجود تنسيق لحظي متواصل مع المعنيين في شركتي كهرباء دمشق وريفها لمعالجة أية أعطال ولحظ مناطق التزود وواقع التزود بالمادة في مختلف المناطق.

وكشف الطباع أن عدد المشتركين بالمياه يقدر بحوالي ١,١٦٥ مليون مشترك، مبيناً أن نسبة المشتركين ممن يعانون من اختناقات كبيرة تعتبر قليلة وهم من القاطنين خارج المخطط التنظيمي أو مناطق المخالفات وتعمل المؤسسة على معالجتها وفق الإمكانيات المتاحة.

مضيفاً: أمام التوسع السكاني الكبير سواء في دمشق أو ريف دمشق وخصوصاً في مناطق المخالفات يكون ذلك على حساب شبكة المياه التي لا تتناسب أقطارها الحالية مع هذه الزيادة ما يؤثر على واقع التزود بالمياه، ناهيك عن واقع توفر حوامل الطاقة.

وكشف الطباع عن التركيز على منظومات الطاقة الشمسية والخطوط المغذاة من التقنين الكهربائي، مبيناً أن عدد الخطوط المغذاة من التقنين التي تم تأمينها لتشغيل الآبار بلغ ٧٣ خطاً معفى حتى تاريخه، في حين بلغ عدد منظومات الطاقة الشمسية ٧٦ منظومة.

وأضاف: بلغ عدد مراكز التحويل التي تم تأمينها ١٢ مركزاً، وبلغ عدد الآبار التي تم حفرها ٨ آبار، كما بلغ عدد الآبار التي تم تجهيزها خلال سنتين ٣٣ بئراً، كما بلغ عدد الخزانات التي تم تجهيزها «٦» خزانات، وعدد محطات التنقية التي تم تنفيذها لتحسين نوعية المياه في مناطق ريف دمشق «٣» محطات في (عين ترما- حزة- عقربا)، مشيراً إلى إعادة تأهيل ٣ محطات ضخ إنتاجية وهي (مشاريع مياه الريمة- محطة ضخ جوبر- محطة آبار أبو قوس «الضمير»)، وعدد المضخات التي تم إصلاحها في ورشة إصلاح المضخات «١٥٤٥» مضخة خلال العامين الماضيين.

أربعة ضبوط لمطاعم في السويداء لحيازة مواد فاسدة وقذارة عامة

مدير الشؤون الصحية: القانون ٢٣ حرم المجالس المحلية من ريوع الضبوط وأعطاها للسياحة

السويداء - عبير صيموعة

أشار مدير الشؤون الصحية في مجلس مدينة السويداء مروان عزي في تصريح لـ«الوطن» إلى قيام اللجنة المشتركة لمراقبة المنشآت السياحية خلال جولاتها الثلاث التي نظمتها مديرية السياحة ضمن قطاع المدينة بتنظيم ٤ ضبوط سياحية وتموينية بحق أربعة مطاعم أحدها لحيازة مواد فاسدة وآخر ضبط قذارة عامة «افتقاد النظافة» وضبطين لحيازة مواد منتهية الصلاحية، لافتاً إلى وجود منشآت لم تستخرج الترخيص الإداري حتى اللحظة رغم وجود التأهيل السياحي.

وبين عزي أن القانون ٢٣ الخاص بالمنشآت السياحية منع الجباية لمصلحة الوحدات الإدارية عن الضبوط السياحية التي يتم تنظيمها، وأنه رغم قيام لجنة مراقبة المنشآت بمتابعة عمل المنشآت وتنظيم الضبوط للمخالفات الصحية «بطاقات صحية- مزاولة مهنة من غير ترخيص وغيرها من المخالفات» والتي كان من المفترض أن يعود ريعها إلى الوحدات الإدارية بالقانون العام إلا أن القانون الخاص أدى إلى حجب قيمة تلك الضبوط عن مجلس المدينة رغم الخدمات المقدمة للمنشآت السياحية على مساحة المدينة.

وأوضح أن الدائرة من خلال تمثيلها في لجنة المراقبة ومتابعة المنشآت السياحية تقوم بتنظيم الضبوط ولكن من دون تحصيل الجبايات حيث تذهب جبايات هذه الضبوط إلى مديرية السياحة رغم كل الخدمات التي يقدمها المجلس لتلك المنشآت.

وأكد عزي ضرورة إعادة النظر بالقانون ٢٣ أو زيادة الإعانات والتوريدات المالية لمجلس المدينة وعدم إغفاله عند رصد الميزانيات ذات العلاقة لكونه المشرف والراعي للمظهر الحضاري والسياحي في المحافظة، لأن العجز المالي يؤدي إلى وجود نقص بالخدمات المقدمة وأهمها النظافة ولا يمكن إظهار الوجه الحضاري والسياحي للمدينة من دون تغطية العجز المالي لتلك الخدمات.

وبين أن مديرية السياحة في المحافظة تقوم بإعطاء المستثمر تأهيلاً سياحياً دائماً بناء على ترخيص إداري محدود المدة «مؤقت» الأمر الذي أوجد إشكالية بالتراخيص بين السياحة ومجلس المدينة، حيث يجب إنهاء العمل بالترخيص السياحي بتاريخ إنهاء العمل بالترخيص الإداري المؤقت لأن تلك المنشآت تقوم برفض أداء التزاماتها المالية لمجلس المدينة من ضرائب ورسوم «رغم مخالفتها» لاستنادها في العمل إلى التأهيل السياحي ما حجب كذلك جبايات عن مجلس المدينة.

بدوره مدير السياحة في السويداء جلال السيقلي أشار في تصريح لـ«الوطن» إلى وجود ٥٤ منشأة سياحية على مساحة المحافظة منها ١٤ منشأة حاصلة على ترخيص بالاستثمار على القانون ٢٣، على حين ١٦ منشأة حاصلة على ترخيص بالاستثمار قبل القانون ٢٣، إضافة إلى وجود ١٨ منشأة حاصلة على استمارة تأهيل فقط و٦ منشآت مؤهلة بانتظار المرسوم ١١.

وأوضح أن المنشآت التي لم تحصل على الترخيص النهائي بالاستثمار تم إعطاؤها مدة من الوزارة حتى نهاية ٢٠٢٤/٥/٢٦، مضيفاً: كما تم التواصل مع الوزارة بخصوص تمديد الفترة المذكورة لاستكمال التراخيص وبانتظار وصول التعليمات.

وأكد السيقلي وجود لجنة رقابة مشتركة ولجان ضابطة عدلية مهمتها إجراء جولات رقابية على المنشآت السياحية من مكاتب ومطاعم للتأكد من جودة العمل السياحي والخدمات المقدمة.